تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا

Analysis of the impact of Economic Reforms on tax Revenue in Indonesia

إيمان السيد عبد الموجود السيد

إشراف

الأستاذ الدكتور
مدحت محمد العقاد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور
طاهر حسانين
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزرا عة - جامعة الزقازيق

المستخلص:

هدف البحث إلي التعرف علي آثار الاصلاح الاقتصادي علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا، وتم استخدام الأسلوب الاستقرائى والإستنباطي لتوصيف الجانب النظري للدراسة، مستعينا فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

حيث اتضح صحة الفرض البحثي، فالإصلاحات الاقتصادية قد أتت بثمارها علي الإيرادات الضريبية، فقد تبين الإيرادات الضريبية قد تراجعت قبل الإصلاح الاقتصادي كقيمة مطلقة من ١٥.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلي ١٥.٣ مليار دولار عام ١٩٨٣، وكذلك تراجعت كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي من ٢١.٨% في عام ١٩٨٠ إلي ١٨.٨% في عام ١٩٨٣، كما تراجعت كنسبة إلي الإيراد العام من ٩٥.١% عام ١٩٨٠ إلي ٨٩.٤% عام ١٩٨٣، ولكن تبين أن الإصلاحات الضريبية قد آتت بثمارها بالنسبة لحجم الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت من ١٤.٨ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلي ١٠٦.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

وأوصي البحث زيادة الإهتمام باستقرار التشريع الضريبي لما للضرائب من آثار كبيرة علي الصادرات، والعمل علي توفير المناخ الجيد للاستثمار، استخدام السياسة الضريبية في توجيه الاستثمارات نحو الاقاليم الأقل تقدما، واستخدام السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المشروعات الانتاجية والتصديرية.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الإصلاح الاقتصادي، الإنفاق العام، الإيراد العام، الميزانية.

Abstract:

The research aimed to identify the effects of economic reform on tax revenues in Indonesia, and the inductive and deductive method was used to describe the theoretical side of the study, using a group of Arab and foreign references, and the analytical method was used to analyze the data.

Where it became clear that the research hypothesis was correct, as economic reforms have borne fruit on tax revenues. It was found that tax revenues had declined before economic reform as an absolute value from $15.8 billion in 1980 to $15.3 billion in 1983, and it also declined as a percentage of GDP from 21.8% in in 1980 to 18.8% in 1983. It also declined as a percentage of public revenue from 95.1% in 1980 to 89.4% in 1983. However, it was found that tax reforms had borne fruit in terms of the volume of tax revenues, as it increased from $14.8 billion in 1984 to $106.9. billion dollars in 2020.

The research recommended increasing interest in the stability of tax legislation because of the great effects of taxes on exports, and work to provide a good climate for investment, the

use of tax policy in directing investments towards the less developed regions, and the use of tax policy in directing investment companies towards production and export projects.

Keywords: taxes, economic reform, public spending, public revenue, budget.

١ـ مقدمة:

تحتاج حكومات الدول إلي الإنفاق لتسيير المصالح العامة، ولكن الدول النامية تعاني من ندرة الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة هذه، وهنا تأتي الضرائب كأحد الروافد الرئيسية التي تعتمد عليها حكومات هذه الدول في تمويل هذه النفقات(١).

وأمام التطورات الإقتصادية العالمية في الوقت الحاضر تمر دول العالم بتحولات هامة الناجمة عن تعاظم تيارات العولمة الإقتصادية، ويتطلب التفاعل مع هذه التطورات تعديل سياسات الإقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسة الضريبية، ويقتضي هذا من الدول إصلاحات واسعة النطاق، علي كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، تُصاغ وفق رؤية كلية عالمية شاملة علي صعيد التطبيق، وأخذت المنظمات الإقتصادية الدولية علي عاتقها كصندوق النقد الدولي مهمة صياغة وبلورة هذه الإستراتيجيات الإصلاحية، والإشراف علي تنفيذها في مختلف دول العالم(٢).

وتهدف السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية إلى رفع كفاءة النمو الإقتصادي من خلال نمو الإستثمارات وزيادة أعداد المشتغلين وتخفيف الضغوط التضخمية، والإستخدام الأمثل للموارد، من خلال الدفع بعدد من التعديلات التشريعية الإضافية ومنها إدخال تعديلات جوهرية على قانون الجمارك وقوانين الاستثمار، لزيادة معدلات التشغيل وتوفير موارد مالية تسمح بالإنفاق على الخدمات، حيث أن ضبط مؤشرات الإقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة، والتضخم وخفض الإستهلاك إلى حد ما لرفع معدل الإستثمار من أهم الأهداف الاقتصادية(٣).

كما تستخدم الضرائب كأداة في توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة، أو الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة، حيث يتم منح مزايا ضريبية للاستثمارات التي ترغب الحكومة توجيهها إلي قطاعات معينة أو أقاليم معينة وخاصة النائية أو التي تتصف بإنخفاض مستوي التنمية(٤).

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي**:

هل يوجد أثر للاصلاح الاقتصادي علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا؟

٣- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة إعتبارات من أهمها، **ما يلي**:

أ- بيان أثر الإيرادات الضريبية علي بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، ومنها النمو الاقتصادي، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة ووضعها أمام راسمي السياسة الضريبية والاقتصادية في أندونيسيا، وذلك لزيادة حجم الحوافز والإعفاءات الضريبية، أم بالحد منها لزيادة حجم الإيرادات الضريبية للمساهمة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

ب- التعرف على الأهمية النسبية للضرائب للإيرادات العامة في أندونيسيا، وذلك من خلال مقارنتها مع أهم مصادر التمويل الأخري كالقروض والاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات النفطية، حيث أن أندونيسيا من ضمن دول أوبك.

٤- أهداف البحث:

هدف البحث إلي بيان دور النظام الضريبي وأهميته من خلال **الأتي:**

أ- تحليل تطور جانبي الموازنة العامة في أندونيسيا.

ب- معرفة أثر الإيرادات الضريبية في الحد من عجز الموازنة العامة في أندونيسيا.

ج- بيان الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية للإيرادات العامة.

د- تحليل أركان وهيكل النظام الضريبي في أندونيسيا.

ه- دراسة تطور الإصلاحات الضريبية التي أجرتها أندونيسيا بداية من عام ١٩٩٤ على نظامها الضريبي بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

٥- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث في محاولة اختبار صحة **الفرض التالي:**

يوجد أثر للاصلاح الاقتصادي علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا

٦- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (دراسة معوض: ٢٠١٣)[٥]:

بعنوان:"**دور السياسة الضريبية فى جذب رؤس الأموال الأجنبية لحفز التنمية الإقتصادية**":

هدفت الدراسة إلي توضيح أهمية **الدور** الذى يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية فى جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر والبلدان النامية.

وإرتكزت الدراسة على المنهج العلمى المقارن، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن للسياسة الضريبية دور هام فى جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية وحفز النمو الإقتصادى، من خلال إستخدام آلياتها المتعددة وأدواتها المختلفة، فإما أن تلعب الضرائب دورا ايجابيا لعملية الإستثمار ونجاح السياسات الإقتصادية المستهدفة، وإما أن تكون عاملا طاردا للإستثمارات، وتثبيط المستثمرين وإعاقة نشاطهم، وبالتالى فشل وإنهيار برامج التنمية والإصلاح الإقتصادى، كما توصلت الدراسة، كذلك إلى أن الحوافز الضريبية تلعب دورا هاما فى دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والنفاذ إلى أسواق التجارة العالمية، ووسيلة للحد من التهرب الضريبى، وتعمل على استقطاب وجذب رؤوس الأموال، والخبرات الفنية والإدارية والتقنيات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وضخها بقطاعات الإستثمار المختلفة والمتطورة.

الدراسة الثانية:(دراسة أبو بكر: ٢٠٠٩)[٦]:

بعنوان: "**دور السياسة الضريبية فى التوزيع القطاعى للاستثمارات فى مصر**":

هدفت الدراسة إلي بيان دور السياسة الضريبية فى التوزيع القطاعى للاستثمارات فى مصر، وإعتمدت على المنهج الإستنباطى، وخلصت الدراسة إلي أن السياسة الضريبية لعبت دورا فى تحقيق أهداف الدولة فى التنمية فى ظل الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة فى تلك الفترة، ولكن لم تحقق التوزيع

الأمثل للموارد الإستثمارية على القطاعات الإقتصادية والجغرافية، وارجعت أسباب عدم نجاح السياسة الضريبية فى ذلك الى عدم تحديد الاهداف الاستثمارية المراد تحقيقها تحديدا دقيقا فى ظل الظروف الإقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، كذلك ورود غالبية النصوص القانونية فى التشريع الضريبى لتشجيع الاستثمار على وجه العموم دون ربط للسياسة الضريبية بمتطلبات التنمية، بالاضافة الى تشتت المعاملة الضريبية للاستثمار بين القوانين المختلفة، مما يؤدى الى التناقض بينها وتضارب الاختصاصات بين مصلحة الضرائب وهيئة الاستثمار ووزارة السياحة.

الدراسة الثالثة:(دراسة البندارى: ٢٠٠٧)[٧]:

بعنوان: **" الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية فى أندونيسيا"**:

هدفت الدراسة إلي التعرف على تأثير المتغيرات المالية المتمثلة فى كل من النفقات العامة والإيرادات الضريبية والدين الداخلى على المتغيرات الإقتصادية الكلية فى أندونيسيا، والتى تشمل الإنفاق الإستهلاكى الخاص والإنفاق الإستثمارى الخاص وصافى الصادرات والناتج المحلى الإجمالى، وتغطى الدراسة خلال ١٩٥٠-٢٠٠٣ لبيان الآثار الكلية للسياسة المالية فى أندونيسيا، وإعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى الواقعى، كما تم إستخدام المنهج القياسى متمثلا فى إستخدام نموذج الإنحدار الذاتى ذو المتجه فى التعرف على تأثير المتغيرات المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية فى أندونيسيا، وأهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يخص تأثير الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة ،أن الضرائب ذات تأثير سلبى على الإنفاق الإستهلاكى الخاص والناتج المحلى والإنفاق الإستثمارى وصافى الصادرات، لكن الإنفاق الإستثمارى الخاص تزايد نتيجة الإعفاءات الضريبية فى فترة الإنفتاح الإقتصادى.

الدراسة الرابعة: (HM TREASURY: 2002)[٨]:

بعنوان: " Tax and the Environment; using economic instruments":

بعنوان:**" الضريبة والبيئة تستخدم كأدوات اقتصادية":**

هدفت هذه الدراسة أن الحكومة تعتقد بان الضرائب البيئية والأدوات الاقتصادية الأخري تعد مفتاح للسياسة التي تتخذها الدولة للحفاظ على البيئة من التلوث، وقد وضعت في قائمة أعدت من قبل المختصين الأهداف والإستراتيجيات التي تتخذها الدولة لمواجهة مشاكل التلوث التي تحدثها أنشطة الشركات التي تساهم في التدهور البيئي ووضعت مؤشرات للحفاظ على استمرارية البيئة.

وتوصلت الدراسة إلي أن الضريبة البيئية أداة تسهم بتحفيز الوعي البيئي عن طريق تشجيعهم على استخدام التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة وأهمية استخدام الضرائب البيئية، مثل استخدام المدخلات الأقل تلوثاً، أو للحفاظ على البيئة الخارجية لما لها من تأثير في رغبات المستهلكين.

٧- منهجية البحث:

تم استخدام الأسلوب الاستقرائى والإستنباطي لتوصيف الجانب النظري للدراسة، مستعينا فى ذلك بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

٨- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال **المحاور التالية:**

المحور الأول: نبذة عن اقتصاد أندونيسا.

المحور الثاني: الاصلاح الاقتصادي في أندونيسيا.

المحور الثالث: تحليل تطور الإيرادات الضريبية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي في أندونيسيا.

المحور الأول
نبذة عن اقتصاد أندونيسا

أندونيسيا عضو في مجموعة العشرين بحيث تحتل المرتبة ١٥عالمياً والرابعة آسيوياً بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويمكن التوصل إلى **النتائج التالية**[٩]:

أ. أندونيسيا لها إقتصاد سوقي تلعب فيه الحكومة الدور الأهم من خلال ملكية الشركات والتحكم في أسعار مجموعة من السلع الأساسية.

ب. بالرغم من اعتماد أندونيسيا على ثرواتها الطبيعية، إلا أن البنية التحتية خاصة النقل ضعيفة.

ج. يعد الفساد أهم عقبة في طريق التنمية الإقتصادية في أندونيسيا.

د. لم يشكل إرتفاع نسبة السكان في أندونيسيا عائقا أمام عملية التنمية الإقتصادية الأندونيسية بل بالعكس لعب الطلب المحلي المتزايد والسوق الأندونيسية الإستهلاكية الضخمة دورا هاما في حماية الإقتصاد من تبعات الأزمة الإقتصادية لسنة ٢٠٠٨ بدرجة كبيرة.

ه. إن اعتماد أندونيسيا على المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية بعد أزمة ١٩٩٧وكارثة تسونامي التي ضربتها جعل منها واحدة من أكبر الإقتصاديات الناشئة في العالم.

وتجاوز إجمالي الناتج المحلي الاقتصاد الأندونيسي – الأكبر في جنوب شرق آسيا التريليون دولار فبلغ ١١٠١.٨ مليار دولار، ولكن لا تزال هناك تحديات تواجهها الحكومة تكمن في ضعف الإيرادات دون المستهدف. وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٥% في عام ٢٠١٩.

وعلي الرغم من أن تعداد سكان البلاد يبلغ نحو ٢٧٠.٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٩– رابع أكبر تعداد سكاني- في العالمي، ولكن الحكومة تجمع القليل من الضرائب من المواطنين.

وشكّلت نسبة الإيرادات الحكومية ١٤.٢% فقط من الناتج المحلي الأندونيسي عام ٢٠١٩.

ولكن استمر تباطؤ الاقتصاد الأندونيسي منذ العام ٢٠١٣ وتراجع النمو على أساس سنوي من ٥.٦% في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٥% في عام ٢٠١٩، وأكد تقرير إقتصادي أن العوامل الداخلية للاقتصاد الأندونيسي تظهر بأن الاستثمارات والاستهلاك ساهما بـ٤.٧% في النمو على أساس سنوي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، في حين بلغت مساهمتهما ٦% في النمو على أساس سنوي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وعلى الرغم من إنخفاض مساهمة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي[١٠].

ولتحقيق هذا الهدف طبقت أندونيسيا العديد من السياسات المالية والنقدية. وتنفيذ إصلاحات هيكلية. ففي نوفمبر ٢٠١٣. رفع البنك المركزي معدل الإقراض إلى ٧.٥%. لينخفض التضخم من ٨.٢% على أساس سنوي إلى ٤.٥% على أساس سنوي. كما بقيت أسعار الفائدة عالية هذه السنة. ولكنها لم تحسّن العجز الحالي الذي قد يهدّد إنتعاش نسبة مساهمة الاستهلاك المحلي في الناتج الإجمالي المحلي.

وقد قامت الحكومة الأندونيسية بحزمة إصلاحات لإنعاش الاقتصاد الأندونيسي. ولتعزيز النمو ووضع حل لمشكلة العجز المالي، ومنها وقف دعم الوقود الذي كان يشكّل ١٦% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٣، بينما شكّلت النفقات الرأسمالية ١٢%.

وتمتلك أندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وأحد الاقتصاديات الناشئة في العالم، وتصنف على أنها دولة صناعية معاصرة لديها اقتصاد سوق تلعب فيه الحكومة الدور الأهم من خلال ملكية الشركات والتحكم في أسعار مجموعة من السلع الأساسية بما في ذلك الوقود. والأرز. والكهرباء، وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية والتي بدأت في منتصف عام ١٩٩٧ تولت الحكومة الاحتفاظ بجزء كبير من إجمالي أصول القطاع الخاص من خلال الحصول على القروض المصرفية المتعثرة وأصول الشركات من خلال عملية إعادة هيكلة للديون، ومنذ عام ١٩٩٩بدأ الاقتصاد في التعافى وتسارع النمو لـ٤%[١١].

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية**:

١ـ مقومات الاقتصاد الأندونيسي:

تتمثل أهم مقومات الإقتصاد الأندونيسي. **فيما يلي**[١٢]:

١ـ١ـ المقومات الطبيعية: تمثل نسبة الغابات في أندونيسيا نحو ٦٠٪ من مساحة البلاد مما يجعلها من أكبر مصدري الخشب في العالم. وتنتج خمس الإنتاج العالمي من القصدير والبوكسيت والذي يتواجد بجزيرة بانجكاوبليت وعلى الشواطئ الغربية لكليمنتن. أما البوكسيت في جزر رياو وكليمنتن الغربية. وتتم معالجته في مصاهر الألمنيوم والتي هي الأولى في جنوب شرق آسيا. كذلك تحتوي على النيكل في سبلي بيس وهلميرا وجزر مالكوس وبابوا.

١ـ٢ـ المقومات البشرية: بلغ إجمالي عدد سكان ٢٧٠.٦ مليون في سنة ٢٠١٩. بينما كان ١٤٧ مليون في عام ١٩٨٠. وهو ما يبرز بوضوح النمو السكاني المرتفع في أندونيسيا والذي يقابله يد عاملة شبابية مقدرة بنحو ٥٠% من إجمالي السكان.

وفيما يخص الجماعات العرقية تتداخل التركيبة السكانية في أندونيسيا، فيبلغ عدد الجماعات العرقية قرابة ٣٠٠ جماعة عرقية تتحدث ما يقارب ٣٠٠ لغة ولهجة. ويتضاءل تعداد بعض الجماعات حتى لا يتعدى بعضها الألوف مثل كوندونغ (١٠ آلاف نسمة)، ويتضخم البعض الآخر ليشكل نسبة كبيرة من الخريطة السكانية كما هو الحال مع الجاويين والذين يبلغون نسبة ٤٥٪ من مجموع السكان.

٢ـ مراحل تطور الإقتصاد الأندونيسي:

مر الاقتصاد الأندونيسي في العصر الحديث بمرحلتين أساسيتين. **هما:**

المرحلة الأولى (١٩٩٧ـ٢٠٠٨):

تعتبر سنة ١٩٩٧ حدثا هاما بحيث تمثل أزمة إقتصادية لدول الآسيان والذي كانت عواقبها وخيمة على أندونيسيا بصفة عامة. بحيث سنة ١٩٩٨ تلتها الصدمة النفطية والتي تأثرت بها أندونيسيا بشكل كبير بحكم كونها من دول الأوبك آنذاك. فاستقال سوهارتو الذي حكم ٣٠ سنة بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية فاتحاً المجال للإصلاحات السياسية بإقامة حكم ديمقراطي.

ومن نتائج الأزمة إرتفاع نسبة البطالة من ٤.٧% سنة ١٩٩٧إلى ٦.٣% سنة ١٩٩٩. وإرتفاع نسبة الديون الخارجية آنذاك في حدود ١٣٦.٣مليار دولار سنة ١٩٩٧ إلي ١٥١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٩.

ثم تلتها فترة إنتقالية من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ من خلال إنتخاب ميجاواتي سوكادوتري رئيسا للبلاد ثم بعد إنتخابات ديمقراطية وصل سوسيلو بانبانغ يودهونو للحكم سنة ٢٠٠٤. وإحتواء التضخم من خلال الأزمة بتخفيض البنك المركزي للعملة المحلية ب ٢٥%. كما إعتمد على حكومة تكنوقراط حيث ارتفع معدل النمو إلى ٥% في نفس السنة كذلك خفض نسبة الفقر إلى حدود ١٥.٢% والبطالة إلى ٦.٧%. وإرتفاع معدلات التجارة الخارجية من ٣٠% إلى ٦٠%.

وتم تبني إصلاح المنظومة البنكية وفتح المجال للإستثمار في القطاع المالي وجعل البنك المركزي مستقلا عن وزارة المالية. وتبني إستراتيجية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ بتنمية المشاريع والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وكذا قانون الإستثمار ٢٠٠٧ بحيث تتم المساواة بين المحليين والأجانب في الضريبة.

كما تميزت هذه المرحلة بالإعتماد على العائدات النفطية. بحيث كانت تمثل في تلك الفترة ٦.٥ مليار دولار كعوائد. وتم تسديد ٧٨ مليار دولار لصندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠٦. واعتماد الإقتصاد على الطلب المحلي ب٦٠%. مما خفف من وطأة الأزمة المالية علي أندونيسيا في عام ٢٠٠٨ بسبب اعتمادها نسبيا على الصادرات إلى أوروبا والدول المتقدمة، واستفادت أندونيسيا من برنامج إنعاش آتشي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي كان بتكلفة ٣٦.٥ مليون دولار، حيث تم لتركيز علي إصلاح المناطق الزراعية سنة ٢٠٠٥ لاسيما منطقة آتشي الفقيرة بعد تسونامي ٢٠٠٤[١٣].

المرحلة الثانية (٢٠٠٩ – ٢٠١٩):

وتميزت هذه الفترة بتبني سياسات تخفيض الضرائب وتقديم المساعدات للفقراء والرفع من الأجر القاعدي ما ساهم في تخفيض نسبة البطالة إلى ٣.٦% والفقر إلى ٩% سنة ٢٠١٩ وتخفيض معدل التضخم من ١٠.٢% سنة ٢٠٠٨ إلى ٣% سنة ٢٠١٩.

ولكن هذه الفترة تميزت أيضا بتذبذب معدل النمو الإقتصادي في حدود ٥% وكذا إنخفاض الناتج المحلي من ٩١٧.٩ مليار دولار سنة ٢٠١٢ إلى ١١٠١.٨ مليار دولار سنة ٢٠١٩ بسبب تراجع الصادرات السلعية وتباطؤ الإنفاق الإستهلاكي. وكذا بسبب إرتفاع معدل الفائدة الذي كان يستهدف خفض التضخم واستقرار العملة وذلك عن طريق تخفيض العملة بنسبة ٢٥%.

٣- طبيعة الاقتصاد الأندونيسي:

تدهور اقتصاد أندونيسيا بشكل كبير في ستينات القرن العشرين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والحكومة والشابة الفاقدة للخبرة. وتأميم الاقتصاد، مما أدى إلى الفقر المدقع والجوع. عندما سقط سوكارنو في منتصف الستينات، كان الاقتصاد في حالة من الفوضى ومعدل تضخمه السنوي ١٠٠٠%، وتقلصت عائدات التصدير وانهارت البنية التحتية وكانت المصانع تعمل في حد قدرتها الأدنى وكان الاستثمار ضئيلاً. بعد سقوط الرئيس سوكارنو، قامت إدارة النظام الجديد بتوجيه سياسات اقتصادية تقشفية أدت إلى انخفاض معدلات التضخم بسرعة واستقرت العملات وأعيد جدولة الديون الخارجية وجذبت المساعدات والاستثمارات الخارجية(١٤).

وكانت أندونيسيا وحتى وقت قريب العضو الوحيد في جنوب شرق آسيا في أوبك. وكان لأسعار النفط في فترة السبعينات الأثر في تقديم مكاسب كبيرة من عائدات التصدير التي ساهمت في متواصل إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يزيد على ٧٪ للفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٨١ وبعد مزيد من الإصلاحات في أواخر الثمانيات. تدفقت الاستثمارات الأجنبية إلى أندونيسيا. لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية المخصصة للتصدير التي شهدت نمواً سريعاً خلال الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٧) ونما فيها الاقتصاد الأندونيسي بمعدل ٧٪.

وكانت أندونيسيا البلد الأكثر تضرراً من الأزمة المالية الأسيوية في ١٩٩٧/١٩٩٨ حيث إخفضت الروبية مقابل الدولار من نحو ٢٦٠٠ روبية إلى ١٤٠٠٠ روبية. وانكمش الاقتصاد بنسبة ١٣.٧٪. وتراوح سعر الصرف ما بين (٨٠٠٠ إلى ١٠.٠٠٠) روبية للدولار، وانتعش الاقتصاد بشكل بطيء، وكان لعدم الاستقرار السياسي

والإصلاح الاقتصادي البطيء والفساد الأثر في تباطؤ الانتعاش على سبيل المثال. فإن منظمة الشفافية الدولية قد صنفت أندونيسيا أقل من ١٠٠ في مؤشر الفساد. ومنذ عام ٢٠٠٧. تحسن القطاع المصرفي والاستهلاك المحلي. ونما الاقتصاد الوطني بنسبة ٦٪ سنوياً وهذا ساعد البلاد خلال فترة الركود العالمي ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠١١. كان معدل التضخم في أندونيسيا ٤.٨%. وهو أدنى معدل للتضخم منذ عام ١٩٩٨.

وقد سعت أندونيسيا إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقتصاد موجهة أكثر نحو التصدير والاستثمارا الأجنبي المباشر والذي نما بنسبة ٢٠% إلى مستوى قياسي فبلغ ٢٥.١ مليار دولار عام ٢٠١٤، ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% وهو أسرع وتيرة له منذ الأزمة المالية الآسيوية وأثبتت أندونيسيا نفسها باعتبارها واحدة من الاقتصادات الآسيوية الأسرع نمواً.

وبعد أن تراجع معدل الاستثمار في أندونيسيا من عام ١٩٩٧ فقد أنفقت أندونيسيا أكثر من ٤٥٠ تريليون روبية (٥٠ مليار دولار) لإنقاذ المقرضين من البنوك. ولأول مرة في يناير ٢٠١١، رفعت معامل تقييم فيتش أندونيسيا لتصنيف -BBB من +BB المستقران. وتوقع فيتش أيضا أن الاقتصاد سينمو ما لا يقل عن ٦٪ في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ رغم الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية[١٥].

المحور الثاني

الاصلاح الاقتصادي في أندونيسيا

إتبعت أندونيسيا منذ منتصف الثمانينيات العديد من الإصلاحات الاقتصادية، **وأهمها**[١٦]:

١ـ الاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها أندونيسيا:

تعرف سياسة الاصلاح الاقتصادى: بأنها الإجراءات التى تتخذها الحكومة لتشكيل سلوك النشاط الاقتصادى على أساس آليات السوق الحرة[١٧].

واتخذات أندونيسيا سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية الرئيسية منذ أوائل السبعينيات كانت تمثل خطوة إيجابية فى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وكان أول اصلاح رئيسى هو تحرير نظام الصرف الأجنبى فى عام ١٩٧١، كذلك

أجرت الحكومة اصلاحات مالية فى الثمانينيات، وذلك نتيجة لتأثر النظام المالى والسياسات المالية فى أندونيسيا تأثرآ شديدا بالتطورات فى قطاع النفط، الذى يمثل أكثر من نصف عائدات التصدير وايرادات القطاع العام كما تأثر بدرجة الإنفتاح الواسعة للاقتصاد أمام تدفقات رأس المال فى أعقاب ازدهار النفط فى السبعينيات. وأدى هبوط ايرادات النفط فى عامى ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣إلى ضعف شديد فى الحسابات الخارجية. أطلق جهدا تكييفيا شاملا، ومن العناصر الرئيسية.واستتبع ذلك إلغاء الضوابط على سعر الفائدة والحدود القصوى للإئتمان ، وتغير وظيفة البنك المركزى التمويلية، وادخال صكوك جديدة فى السوق النقديه . وطبقت هذه التدابير جنباً إلى جنب مع تخفيض كبير فى سعر العملة وإصلاح ضريبي[١٨].

ونظرا لتتابع انخفاض أسعار البترول فى أندونيسيا من ٣٠ دولار، ٢٥ دولار عن كل برميل فى عام ١٩٨٥، إلى أقل من ٨ دولار فى بداية أغسطس ١٩٨٦، وإنخفاض إيرادات الدولة إلى الثلث. واستطاعت أندونيسيا مواجهة هذه المشكلة من خلال تحول الاقتصاد الأندونيسى من الاعتماد على عائدات البترول إلى الاعتماد على الصادرات الصناعية. حيث كانت أكثر من ٧٠% من صادرات أندونيسيا متركزة فى البترول والغاز الطبيعى بدءا من الثمانينيات. إلى أن أصبحت الصادرات الصناعية تمثل أكثر من٥٠% من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٩٣[١٩].

وفى عام ١٩٨٨ أصدرت الحكومة الأندونيسية مجموعة من التدابير أشارت إلى تحول أساسى من احتكار القلة للأعمال المصرفية والذى يحظى بحماية شديدة من الدولة إلى سوق مالية تنافسية بشكل أوسع[٢٠]، وأدى الاصلاح المالى وما ارتبط به من توسع فى مدى أدوات الضبط النقدى، إلى زيادة كبيرة فى قدرة السلطات النقدية على تنسيق سياسات أسعار الصرف والسياسات النقدية.

ولهذا الأمر أهمية فى البرنامج الأندونيسى لأن سوق رأس المال المفتوحة تعنى إلى حد كبير أن أى سوء ترتيب متصور بين أسعار الفائدة المحلية والدولية "مصممة حسب توقعات سعر الصرف" قد يولد تحركات رأسمالية كبيرة ونتيجة لذلك

لا يمكن تأمين الميزان الخارجى إلا من خلال تنسيق دقيق فى وضع السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وقد تم خلال الثمانينيات اصلاح سوق التمويل[٢١].

وعالجت أندونيسيا وهى كبرى الدول المدينة فى آسيا، المشاكل الهيكلية وتمكنت بنجاح من دفع النمو قدما. فبالإضافة إلى الجهد الكبير لتوفير التثبيت " أى بتخفيض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات وعجز الموازنة ومعدل التضخم" بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى، شددت السياسات على تخفيض القيود الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الخاص والمنافسة الخارجية. وكنتيجة لذلك كان الأداء الاقتصادى مثيراً، فقد ضاعفت أندونيسيا فيما بين عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩صادراتها غير البترولية وزادت الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد كبير مما أدى إلى انتعاش فى النمو الاقتصادى. واحتفظت أندونيسيا طوال هذه العملية بامكانات الوصول إلى التمويل الطوعى من الأسواق المالية، وبناء على هذا النجاح، واصلت أندونيسيا خلال عام١٩٨٩عمليات الاصلاح فى القطاع المصرفى وسوق رأس المالوسياسة الاستثمار والشحن والمؤسسات العامة[٢٢].

وأدت توليفة السياسات المالية واصلاحات الاقتصاد الكلى الصحيحة إلى تشجيع. استثمار القطاع الخاص والصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادى. إذ أن انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف أدى إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص التى تحولت إلى استثمارات. وأدت السياسة الاقتصادية الأكثر تحررا إلى توسيع حجم السوق المحلية وقد تحقق ذلك لأن الاقتصاد الحر يقلل حواجز الدخول للسوق والإنفتاح على الأسواق الدولية ويخفف القيود المفروضة على أنشطة القطاع الخاص[٢٣].

وفى مايو ١٩٩٠ قامت الحكومه بإجراء اصلاح اقتصادى جديد أدى إلى تحسين دخول المستثمرين الأجانب فى قطاعات الصناعة والصحة والزراعة. ومن خلال هذا الاصلاح الجديد خفضت الحكومة التعريفات الجمركية واستبعدت الحواجز غير الجمركية[٢٤].

٢- الاصلاحات الاقتصادية والحوافز الضريبية في أندونيسيا:

ولجذب المزيد من الاستثمارات أعطت أندونيسيا حوافز متنوعة، **وتتمثل في الأتي**[٢٥]**:**

أ. إعفاء من ضريبة الشركات على الأرباح لمدة ٥ سنوات وإعفاء من ضريبة الأرباح الموزعة على الأرباح أثناء هذه السنوات.

ب. إعفاء من رسوم استيراد الآلآت، والمعدات، الأدوات، ولأجهزة والمهمات.

ج. إعفاء من رسوم دمغة رأس المال الأجنبى.

ويعطى القانون الجديد سلطة للحكومة لتمنح تخفيض اضافى لضريبة الشركات ب ٥% أو حتى إعفاء تام من ضريبة الشركات لفترة لا تتجاوز ٥ سنوات بعد أن يؤشر على فترة الإعفاء الضريبى.

د. الضربية والمتمثلة فى **الأتي**:

- ✓ إعفاء المشرعات من ضريبة الشركات من سنتين إلى ست سنوات.
- ✓ إعفاء من ضريبة الأرباح الموزعة لنفس الفترة.
- ✓ إعفاء من رسوم دمغة رأس المال.
- ✓ إعفاء علاوات الاستثمار على اجمالى الربح لمدة خمس سنوات.
- ✓ ترحيل الخسائر لأربع سنوات متتابعة.
- ✓ إعفاء من رسوم إستيراد للأصول الثابتة "الرأسمالية"، والآلآت وقطع الغيار الضرورية.

ونظرا لحاجة المستثمرين الأجانب لبعض السلع الإستهلاكية، قررت الحكومة أيضا إعفاء هذه السلع من رسوم الواردات..وقد عرضت كل من أندونيسيا وماليزيا حوافز ضريبية متشابهة لشركات أشباه المواصلات منذ عام ١٩٧٠، لكن بالرغم من أن أجور العمال فى ماليزيا أعلى من أجور العمال فى أندونيسيا فقد جذبت ماليزيا أكثر من اثني عشر مصنعا تستخدم نحو ٨٠.٠٠٠ عامل بينما لم تجذب أندونيسيا سوى مصنعين يستخدمان ٥٠٠٠ عامل فقط.

واستطاعت أندونيسيا تقديم العديد من الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار، **بالتركيز على الآتي:**

أ- حوافز إقليمية(٢٦):

أساس الحوافز الضريبية تكون إعفاء ضريبى لمدة ٣سنوات فى بالى وجاوة، ولمدة ٥ سنوات فى المناطق الأخرى، بالاضافة إلى منح سنة أخرى فى كل **الحالات الآتية**:

- لا يقل عدد الأشخاص العاملين عن ٢٠٠٠ شخص.
- لاتقل الملكية عن ٢٠% فى المشروع.
- قيمة المشروع ،شاملة الأراضى والمبانى، لا تقل عن ٢٠٠مليون دولار.
- مدة البناء بالمشروع مقيدة بخمس سنوات، وفى حالة البناء فى زمن يقل عن الوقت المسموح به تضاف المدة المتبقية إلى إجمالى فترة الإعفاء الضريبى.

ب- حوافز قطاعية:

أدخلت الحكومة حديثا أسلوب إعفاء ضريبى جديد الإعفاءات الضريبية الممنوحة بخصوص المشروعات المصادق عليها فى بعض قطاعات الصناعة تشمل المنسوجات والصناعات الكيميائية والحديد والصلب، وزيت البترول الخام النقى.

ج-حوافز التصدير ومناطق التجارة الحرة:

أقيمت مناطق تخليص جمركى ومنطقة صناعية لتشجيع الصادرات التى تم استيرادها داخل مناطق جمركية حرة، الرسوم الجمركية على الواردات تكون لأجل التصدير فى كل مكان، وجلب السلع داخل المنطقة الصناعية وتكون عرضة لأساليب مناسبة تيتعلق بضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات.

د- معدل ضريبة نظامى "قانونى".

تقتطع الضريبة على أرباح الشركات بنسبة ١٠% على أول ٢٥ مليون روبية أندونيسية، وبنسبة ١٥% على ٢٥ مليون روبية تالية، ونسبة ٣٠% على الدخل الخاضع للضريبة فيما يزيد عن ٥٠ مليون روبية، والشركات غير المقيمة فى أندونيسيا تكون مطالبة بنسبة٢٠% ضريبة إضافية على الأرباح.

٣- إنضمام أندونيسيا لمنطقة التجارة الحرة "ASEAN Free Trade Area "AFTA":

تأسست منظمة "الآسيان" فى الثامن من أغسطس عام١٩٦٧ بمقتضى إعلان "بانجوك" الذى وقع علية رؤساء دول كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وهى الدول الخمس المؤسسة ثم إنضمت إليهم فيما بعد دولة فيتنام عام ١٩٩٥[٢٧]، وأنضمت كل من ميانمار وكمبوديا ولاوس إلى رابطة الآسيان فى نوفمبر ١٩٩٦[٢٨]، وقد حددت دول "الآسيان" **الأهداف التالية**[٢٩]:

أ. تعجيل النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتنمية الثقافية فى المنطقة من خلال الجهود المشتركة لشيوع جو هادى لدول جنوب شرق آسيا.

ب. تدعيم السلام والاستقرار فى المنطقة من خلال الإحترام الدائم لحكم القانون فى العلاقات بين دول الإقليم والإلتزام بمبادى ميثاق الأمم المتحدة.

ج. تشجيع التعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملية والإدارية.

د. تبادل المساعدات فى مجالات التدريب والبحوث التعلمية والفنية والإدارية.

ه. تزايد التعاون فى قطاع الزراعة والصناعة والتجارة ودراسة مشكلات التجارة الدولية للسلع، وإصلاح سبل النقل والإتصال ورفع مستوى المعيشة.

و. التعاون المفيد مع المنظمات الدولية الإقليمية الموجودة.

وبالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء الآسيان فإن دوله لم تقرر إلا فى عام ١٩٩٢ إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة بإتحاد جنوب آسيا وذلك خلال ١٥عاما[٣٠].

وفى يناير ١٩٩٣ قامت دول جنوب شرق آسيا بوضع برنامج خاص بقطاع التجارة الحرة للآسيان **" ASEAN Free Trade Area" (AFTA)** منطقة التجارة الحرة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسياوهو برنامج يعمل على زيادة التوسع فى التعاون الاقتصادى بين هذه الدول.

وأهم أهداف منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا "الآسيان"**هى**[٣١]:

- تحرير المبادلات التجارية فى الرابطة والتخلص من الحواجز الجمركية.

- دعم الاستثمار الأجنبى فى الدول الأعضاء.
- التكيف مع الأحوال الاقتصادية والدولية المتغيرة فيما يتعلق بالتحرر الاقتصادى.

ويظهر الدور الواضح لإنضمام أندونيسيا لمنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا كعامل هام فى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر منذ الحين، حيث تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبى من ١٧٧٧مليون دولار عام١٩٩٢إلى ٤٣٤٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٥[٣٢]. ووصلت إلى ٦١٩٤مليون دولار فى عام١٩٩٦، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠) انخفاضا شديدا فى الاستثمار الأجنبى. حيث انخفض من ٤٥٥ مليون دولار عام١٩٩٨إلى ٣٥٦ مليون دولار ٢٠٠٠. ويرجع ذلك إلى ما مرت به الدولة من اضطراب فى الأوضاع الاقتصادية.

المحور الثالث

تحليل تطور الإيرادات الضريبية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي في أندونيسيا

تستمر عملية الإصلاح الضريبي في أندونيسيا لمواكبة المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية، علي سبيل المثال: فقد بدء برنامج تجريبي للتحول من نموذج ضريبة القيمة المضافة علي أساس الإنتاج إلي نموذج ضريبة القيمة المضافة علي أساس الإستهلاك. تم توحيد معدل ضريبة دخل المؤسسات لكلاً من المؤسسات المحلية والأجنبية وفقاً لمبدأ المساواة في العبء الضريبي لكافة أطراف السوق، تم رفع سقف الأعباء العائلية لضريبة الدخل الفردي أكثر من مرة مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- أنواع الضرائب في أندونيسيا ومراحل الإصلاح الضريبي:

١-١- أنواع الضرائب في أندونيسيا:

قبل الإصلاح الضريبي كان هناك عدة أنواع من الضرائب التي توجد في أندونيسيا، **وهي**[٣٣]**:**

أ. الضريبة المنزلية.

ب. ضريبة الدمغة.

ج. رسوم النقل المنسقة.
د. ضريبة على تنسيق ضريبة الثروة.
ه. ضريبة بشأن تنسيق محرك ضريبة المركبات.
و. ضريبة على أجور.
ز. ضريبة الدخل.
ح. ضريبة المبيعات المعدل.

١-٢- مراحل الإصلاح الضريبي في أندونيسيا:

مر الإصلاح الضريبي في أندونيسيا بخمس مراحل. **وهي:**

- ✓ الإصلاح الضريبي الأول كان خلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٥.
- ✓ الإصلاح الضريبي الثانى كان في عام ١٩٩٤.
- ✓ الإصلاح الضريبي الثالث كان في عام ١٩٩٧.
- ✓ الإصلاح الضريبي الرابع كان في عام ٢٠٠٠.
- ✓ الإصلاح الضريبي الخامس كان خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى الآن.

وتمشيا مع متطلبات تغير الأزمنة والاحتياجات اتخذت الحكومة الأندونيسية تدابير مختلفة لإصلاح النظام الضريبي في أندونيسيا ويشمل الإصلاح النظام الضريبي جانبين، **هما**:

الجانب الأول: الإصلاحات في مجال السياسة الضريبية:

من خلال التغييرات في قانون ضريبة الدخل والتغييرات في قانون الضريبة على القيمة المضافة وتعديل قانون الدمغة وقانون الجمارك. وذلك في جوهر ما تم من حزمة تعديل قانون الضرائب الأكثر على توفير الشعور بالإنصاف في مجال الضرائب والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحسين الإيرادات الضريبية.

الجانب الثاني: إصلاح النظام الإداري للضرائب ويشمل[٣٤]:

- الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقوانين الضريبية.

- إنشاء وتوسيع مكاتب الضرائب ومن بين الأمور الأخرى أن تشمل على إنشاء منظمة تقوم على وظائف وتطوير نظم وظائف الإدارة الضريبية من خلال تنفيذ مبادئ الحوكمة.
- تطوير قواعد البيانات ودفع الضرائب وتقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت.
- تحسين إدارة المراجعة الضريبية.

٢- تطور الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبى:

يمكن استعراض إجمالى الإيردات الضريبية فى الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٣)، وهذه الفترة التى سبقت فترة الإصلاح الضريبى من خلال **الجدول التالى**:

جدول (١): تطور الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣) "مليار دولار"

سنة	الناتج المحلي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	الضرائب		
			مليار دولار	% من الناتج المحلي	% من الإيراد العام
١٩٨٠	٧٢.٥	١٦.٦	١٥.٨	٢١.٨	٩٥.١
١٩٨١	٨٥.٥	٢١.٨	١٨.٨	٢١.٩	٨٦.٢
١٩٨٢	٩٠.٢	١٩.٤	١٨.١	٢٠.١	٩٣.٣
١٩٨٣	٨١.١	١٧.١	١٥.٣	١٨.٨	٨٩.٤

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تراجعت الإيرادات الضريبية كقيمة مطلقة من ١٥.٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلي ١٥.٣ مليار دولار في عام ١٩٨٣.

ب- تراجعت الإيرادات الضريبية كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي من ٢١.٨% في عام ١٩٨٠ إلي ١٨.٨% في عام ١٩٨٣.

ج- تراجعت الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الإيراد العام من ٩٥.١% في عام ١٩٨٠ إلي ٨٩.٤% في عام ١٩٨٣.

٣- تطور الإيرادات الضريبية في أندونيسيا بعد الإصلاح الضريبي (١٩٨٤-٢٠٢٠):

يتبين من **الجدول التالي:**

أولاً: أثر الإصلاحات الضريبية علي حجم الإيرادات الضريبية:

إن الإصلاحات الضريبية قد آتت بثمارها بالنسبة لحجم الإيرادات الضريبية، وكذلك نسبة الإعتماد عليها في تمويل النفقات العامة، **كما يلي:**

أ-الإيرادات الضريبية كقيمة مطلقة: ارتفعت من ١٤.٨ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلي ١٠٦.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

ب- الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الناتج المحلي: تراجعت من ١٧.٥% في عام ١٩٨٤ إلي ١٠.١% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد تراجع الاعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة.

ج- الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الإيراد العام: تراجعت من ٨١.٣% في عام ١٩٨٤ إلي ٧٨.٢% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد تراجع الاعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة.

ثانياً: التمييز بين فترتين في مرحلة الإصلاح الضريبي:

أ-الفترة الأولي: (١٩٨٤-١٩٩٩): إرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي، فتراوحت من (١٤.٢%-١٨.٨%) وارتفاعها إلي الإيراد العام فتراوحت من (٧٠.٣%-٩٤.٦%)، مما يؤكد علي زيادة الإعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة خلال هذه الفترة.

ب- الفترة الثانية: (٢٠٠٠-٢٠٢٠): تراجع نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي، فتراوحت من (٩.٨%-١٤.٦%) وتراجعها إلي الإيراد العام فتراوحت من (٦٥.٦%-٨٢.٤%)، مما يؤكد علي تراجع الإعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة خلال هذه الفترة.

جدول (٢) تطور الإيرادات الضريبية في أندونيسيا (١٩٨٤-٢٠٢٠) "مليار دولار"

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	الإيرادات الضريبية		
			مليار دولار	نسبتها إلى إجمالي الناتج %	نسبتها إلى الإيراد العام %
١٩٨٤	٨٤.٩	١٨.٣	١٤.٨	١٧.٥	٨١.٣
١٩٨٥	٨٥.٣	١٨.٣	١٦.٠	١٨.٨	٨٧.٣
١٩٨٦	٨٠.٠	١٦.٦	١١.٧	١٤.٦	٧٠.٣
١٩٨٧	٧٥.٩	١٥.١	١١.٥	١٥.١	٧٦.٠
١٩٨٨	٨٤.٣	١٤.٣	١٢.٧	١٥.١	٨٩.٠
١٩٨٩	٩٤.٥	١٦.٤	١٥.١	١٦.٠	٩١.٧
١٩٩٠	١٠٦.١	٢١.٤	٢٠.٣	١٩.١	٩٤.٦
١٩٩١	١١٦.٦	٢١.٨	٢٠.١	١٧.٢	٩٢.٢
١٩٩٢	١٢٨.٠	٢٤.٩	٢١.٩	١٧.١	٨٧.٩
١٩٩٣	١٥٨.٠	٢٧.١	٢٢.٨	١٤.٤	٨٤.١
١٩٩٤	١٧٦.٩	٣٢.٠	٢٨.١	١٥.٩	٨٧.٨
١٩٩٥	٢٠٢.١	٣٥.٨	٣٠.٣	١٥	٨٤.٦
١٩٩٦	٢٢٧.٤	٣٨.٥	٣٢.٣	١٤.٢	٨٤.٠
١٩٩٧	٢١٥.٧	٣٩.١	٣٤.٥	١٦	٨٨.٣
١٩٩٨	٩٥.٤	١٥.٧	١٤.٣	١٥	٩١.٣
١٩٩٩	١٤٠.٠	٢٥.٣	٢٢.٨	١٦.٣	٩٠.٣
٢٠٠٠	١٦٥.٠	٣٣.٠	٢٤.١	١٤.٦	٧٣.١
٢٠٠١	١٦٠.٤	٣٠.١	١٨.٦	١١.٦	٦١.٩
٢٠٠٢	١٩٥.٧	٣٤.١	٢٣.١	١١.٨	٦٧.٨
٢٠٠٣	٢٣٤.٨	٤٠.٨	٢٩.١	١٢.٤	٧١.٤
٢٠٠٤	٢٥٦.٨	٤٧.١	٣١.٦	١٢.٣	٦٧.١
٢٠٠٥	٢٨٥.٩	٥٤.٠	٣٥.٧	١٢.٥	٦٦.١
٢٠٠٦	٣٦٤.٦	٦٩.٥	٤٦.٣	١٢.٧	٦٦.٧
٢٠٠٧	٤٣٢.٢	٨٥.٠	٥٥.٨	١٢.٩	٦٥.٦
٢٠٠٨	٥١٠.٢	١٠١.١	٦٧.٩	١٣.٣	٦٧.١
٢٠٠٩	٥٣٩.٦	٨٢.٠	٥٩.٩	١١.١	٧٣.٠
٢٠١٠	٧٥٥.١	١٠٩.١	٧٩.٣	١٠.٥	٧٢.٧
٢٠١١	٨٩٣.٠	١٣٨.٥	١٠٠.٠	١١.٢	٧٢.٢
٢٠١٢	٩١٧.٩	١٤٢.٨	١٠٤.٦	١١.٤	٧٣.٣
٢٠١٣	٩١٢.٥	١٣٧.٧	١٠٣.١	١١.٣	٧٤.٩
٢٠١٤	٨٩٠.٨	١٣٠.٢	٩٦.٢	١٠.٨	٧٣.٩
٢٠١٥	٨٦٠.٩	١١٣.٠	٩٣.٠	١٠.٨	٨٢.٣
٢٠١٦	٩٣١.٩	١١٦.٥	٩٦.٠	١٠.٣	٨٢.٤
٢٠١٧	١٠١٥.٦	١٢٤.٨	١٠٠.٥	٩.٩	٨٠.٦
٢٠١٨	١٠٤٢.٣	١٣٦.١	١٠٦.٣	١٠.٢	٧٨.١
٢٠١٩	١١١٩.١	١٣٩.٢	١٠٩.٧	٩.٨	٧٨.٨
٢٠٢٠	١٠٥٨.٤	١٣٦.٦	١٠٦.٩	١٠.١	٧٨.٢
المتوسط	٤٢٢.٠	٦٤.٤	٤٩.١	١٣.٥	٧٨.٦

المصدر: احصاءات البنكالدولي، سنوات مختلفة.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

هدف البحث إلي اختبار صحة **الفرض التالي:**

"يوجد أثر للاصلاح الاقتصادي علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا:

تبين من البحث صحة هذا الفرض، حيث تبين أن الإصلاح الاقتصادي كان له تأثير علي الإيرادات الضريبية في أندونيسيا، حيث تبين، الأتي:

١- تطور الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبى:

حيث اتضح الأتي:

أ- تراجعت الإيرادات الضريبية كقيمة مطلقة من ١٥.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلي ١٥.٣ مليار دولار عام ١٩٨٣.

ب- تراجعت الإيرادات الضريبية كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي من ٢١.٨% في عام ١٩٨٠ إلي ١٨.٨% في عام ١٩٨٣.

ج- تراجعت الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الإيراد العام من ٩٥.١% عام ١٩٨٠ إلي ٨٩.٤% عام ١٩٨٣.

٢- تطور الإيرادات الضريبية في أندونيسيا بعد الإصلاح الضريبي (١٩٨٤-٢٠٢٠):

حيث تبين **الأتي**:

أولاً: أثر الإصلاحات الضريبية علي حجم الإيرادات الضريبية:

إن الإصلاحات الضريبية قد آتت بثمارها بالنسبة لحجم الإيرادات الضريبية، وكذلك نسبة الإعتماد عليها في تمويل النفقات العامة، **كما يلي:**

أ-الإيرادات الضريبية كقيمة مطلقة: ارتفعت من ١٤.٨ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلي ١٠٦.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

ب- الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الناتج المحلي: تراجعت من ١٧.٥% في عام ١٩٨٤ إلي ١٠.١% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد تراجع الاعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة.

ج- الإيرادات الضريبية كنسبة إلي الإيراد العام: تراجعت من ٨١.٣% في عام ١٩٨٤ إلي ٧٨.٢% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد تراجع الاعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة.

ثانياً: التمييز بين فترتين في مرحلة الإصلاح الضريبي:

أ-الفترة الأولي: (١٩٨٤-١٩٩٩): إرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي، فتراوحت من (١٤.٢%-١٨.٨%) وارتفاعها إلي الإيراد العام فتراوحت من (٧٠.٣%-٩٤.٦%)، مما يؤكد علي زيادة الإعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة خلال هذه الفترة.

ب- الفترة الثانية: (٢٠٠٠-٢٠٢٠): تراجع نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي، فتراوحت من (٩.٨%-١٤.٦%) وتراجعها إلي الإيراد العام فتراوحت من (٦٥.٦%-٨٢.٤%)، مما يؤكد علي تراجع الإعتماد علي الضرائب في تمويل النفقات العامة خلال هذه الفترة.

- **التوصيات:**

١- زيادة الإهتمام باستقرار التشريع الضريبي لما للضرائب من آثار كبيرة علي الصادرات.

٢- العمل علي توفير المناخ الجيد للاستثمار.

٣- استخدام السياسة الضريبية في توجيه الاستثمارات نحو الاقاليم الأقل تقدما.

٤- استخدام السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المشروعات الانتاجية والتصديرية.

المراجع

(١) مدحت محمد العقاد، **مبادئ الاقتصاد العام: المالية العامة والسياسات المالية**، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٠)، ص ٥.
(٢)عصام عبد القادر الشهابي، **ضوابط السياسة الضريبية في ظل العولمة الإقتصادية والمالية**، رسالة دكتوراة، (جامعة المنصورة: كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ٢١٣.
(٣) جمال عثمان، **دور السياسة الضريبية في رفع معدل النمو الاقتصادي في مصر**، رسالة دكتوراه، (جامعة الأزهر: كلية التجارة، ٢٠١٥)، ص ١٥.
(٤) صلاح زين الدين، **الإصلاح الضريبي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢٠٠٩،١)، ص ٤٢.
(٥) معوض السيد معوض، **دور السياسة الضريبية فى جذب رؤس الأموال الأجنبية لحفز التنمية الإقتصادية**، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كية الحقوق، ٢٠١٣)، ص ٣٣.
(٦) جمال الدين أبو بكر محمد، **دور السياسة الضريبية فى التوزيع القطاعى للاستثمارات فى مصر**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ٢٠٠٩)، ص ٤٥.
(٧) خالد عبد الوهاب البندارى، **الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية فى مصر**، رسالة دكتوراه ، (جامعة حلوان: كلية التجارة، ٢٠٠٧)، ص٢٣.
(8) HM TREASURY, " **Tax and the Environment; using economic instruments** ", 2002.
(٩)جودة حسنين جودة ، **جغرافية آسيا الاقليمية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٨)، ص ٣٤.
(١٠) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
(11) https://ar.wikipedia.org/ wiki/
(١٢) مدحت خورى، **نمو الاقتصاد الإندونيسي قاب قوسين وقد يفقد بريقة**، جريدة الانباء،٧ يوليو ٢٠١٤، ص ١٢.
(١٣) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
(١٤) عمرو محي الدين، **أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة**، (دار الشروق: القاهرة، ط١، ٢٠٠٠)، ص ١٤
(١٥) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
(١٦) وفاء عبد العزيز عبد السميع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى التنمية الاقتصادية فى إندونيسيا الفترة١٩٨٠-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ٤٧.

(١٧) طلعت الدمراش إبراهيم ، **محاضرات فى التاريخ الاقتصادى،** (القاهرة: النسر الذهبى للطباعة ،١٩٩٩)، ص٣

(١٨) ف سوندارار خان وولا زاروس مولهو، الاصلاح المالى فى إندونيسيا، **مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٥، العدد٤،** (واشنطن: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء

(19) Yujiro Hayami and M asahiko Aoki,"**The Institional Foundations Of East Asian Economic Development, Internation, Economic Association**", (London:Institutional Economic Assoiation, 1998), p.157.

(٢٠) لبنك الدولى، **تقرير** التنمية فى العالم، النظم المالية ،ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر.١٩٨٩)، ص١٣٦.

(٢١) روبرت جران، **ترويض النمور "نهاية المعجزة الاسيوية"** ترجمة سمير كريم، (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١ ، ١٩٩٩)، ص١٨٤.

(٢٢) التقرير السنوى للبنك الدولى، (واشنطن:البنك الدولى،١٩٩٠)

(٢٣) أنورناسوشن، تجربة تنمية شرق آسيا، منهج النظام الاقتصادى وقابلية للتطبيق١٩٩٧، عرض عزت زيان، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السابع ،العدد الثانى،** (القاهرة:معهد التخطيط القومى،١٩٩٩)، ص٢٨٢.

(24) Department of Indonesia Republic of Indonesia , Indonesia1991,**op.Cit.**, p.113.

(25) Japenpa Foreign Languages Institute for The Department of Indonesia, Investment 'polices, Procedures,Fields of Investment&Progress **Report**"(Indonesia: Japenpa Foreign Languages),P.P.45-49.

(26) UNCTAD ,**Tax Incentives and Foreign Direct Investment**, AGlobal 2000. **Op. Cit**.,p.p.78-79.

(٢٧) ماجدة على صالح ، تجربة الآسيان فى التعاون الإقليمى، **سلسلة أوراق آسيوية، العدد ٥،** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر١٩٩٥)، ص ٤.

(٢٨) سهير حسن عبد العال، دراسة فى تجربة دول مجموعة الآسيان فى التعاون الاقتصادى، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الرابع،** (جامعة المنصورة: كلية التجارة،١٩٩٧)، ص٢٨٢.

(29) Departmen of Information Directorate for Foreign Information Services, Indonesia 1979, An Official Handbook, (Indonesia:Department ofInformation Directorate for Foreign Information Sevices,1979) . **Op. Cit**.,p.26.

(٣٠) أحمد محمد فرج، الآسيان والأبيك "خيارات الإقليمية والعالمية فى شرق آسيا، **مجلة السياسة الدولية، عدد١١٦**، ابريل١٩٩٤)، ص ١٤٢.

(٣١) ماجدة على صالح، **مرجع سابق**، ص ٤.

(32) UNCTAD ,**World Investment Report1998, Trends and Determinants** (New York : United Nations,1998), p.364

(33) Republik Indonesia, Undang-Undang Nomor 16 Tahun 2000 tentang Perubahan Kedua Undang-Undang Nomor 6 Tahun 1983 Tentang Ketentuan Umum Dan Tata Cara Perpajakan.

(34) Rahayu, Siti Kurnia. 2010**, Pajak dan Perpajakan. Perpustakaan FEB**, Yogyakarta : Graha Ilmu